

المحتويات

الصفحة

أ	نبذة تاريخية
ب	مقدمة
د	مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2002
هـ	الرموز المستخدمة في التقرير
و	نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2002

1980

عبد العزيز التركي
الأمين العام
منظمة الأقطار العربية
المصدرة للبتروول
(الأوابسك)

جاسم المناعي
المدير العام
رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد
العربي

عبد اللطيف الحممد
المدير العام
رئيس مجلس الإدارة
الصندوق العربي للإئماء
الإقتصادي والإجتماعي

عبد الرحمن السحيباني
الأمين العام المساعد
للشؤون الإقتصادية
الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية

.1980



2002

(² 14.2)

1.4
10.2

295
4.5
103

716.6
2430.0
23.1
11.0

()

(2001)

61.1
30.0
19.8
29.8
13.7

241.0
3.8
175.3
2.6
21.4
9.5

*

134.7
82.1

()

141.9
15.0
15.4
46.9

()

* باستثناء الذهب النقدي.

2002

يقدم التقرير الاقتصادي العربي الموحد هذا العام نظرة عامة عن التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2002. ويبدأ باستعراض أداء الاقتصاد الدولي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنفط. وبعد ذلك يستعرض التقرير التطورات المالية والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية. ويتناول التجارة الخارجية والبيئية ثم ينتقل إلى موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف. وكمحور لهذا العام يعالج التقرير موضوع أسواق العمل في الدول العربية. كما يقدم التقرير بعد ذلك استعراضاً للوعن الإنمائي العربي، ثم يتناول في فصل التعاون الاقتصادي تطور العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتوسيع شمولها لتتضمن تحرير تجارة الخدمات وذلك قبل أن يختتم فصوله بشرح أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

شهد أداء الاقتصاد العالمي تحسناً نسبياً خلال عام 2002، حيث ارتفع معدل نموه إلى 3.0 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.3 في المائة خلال عام 2001. وقد جاء تحسن النمو العالمي كمحصلة لارتفاع النمو في مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية، بينما تراجع النمو للعام الثالث على التوالي بالنسبة لمجموعة الدول المتحولة.

ففي مجموعة الدول المتقدمة، ارتفع معدل النمو الحقيقي من 0.9 في المائة في عام 2001 إلى 1.8 في المائة خلال عام 2002، وذلك كمحصلة لتحسن الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة، وتراجعته في كل من الاتحاد الأوروبي واليابان. ويلاحظ أن نمو الاقتصاد الأمريكي كان قوياً خلال النصف الأول من العام نتيجة لتحركات السياسة النقدية والسياسة المالية. أما بالنسبة للنصف الثاني من العام، فترجع الأداء نتيجة لعودة حالة عدم الاستقرار. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي كان الأداء الاقتصادي داخل دوله متفاوتاً، حيث تباطأ بدرجة كبيرة في كل من الاقتصاد الإيطالي والاقتصاد الألماني، وتباطأ بدرجة أقل في الاقتصاد الفرنسي والاقتصاد البريطاني. وبالنسبة لليابان، استمر ضعف الأداء الاقتصادي انعكاساً لتراجع الأسعار للعام الرابع على التوالي.

وفي مجموعة الدول النامية، ارتفع معدل النمو الحقيقي من 3.9 في المائة خلال عام 2001 إلى 4.6 في المائة خلال عام 2002. إلا أن الأداء قد تباين وفقاً للمجموعات الإقليمية داخل مجموعة الدول النامية. ففي الوقت الذي حققت فيه

دول الشرق الأوسط وتركيا، والدول النامية الآسيوية تحسناً، تراجع الأداء في كل من أفريقيا والدول النامية في نصف الكرة الغربي. هذا، وقد تحقق الأداء الأفضل في الدول النامية الآسيوية على الرغم من استمرار التباطؤ في غالبية الدول الصناعية. وفيما يتعلق بالدول النامية في نصف الكرة الغربي، فقد تأثر أداءها الاقتصادي لدرجة كبيرة بالأزمة الاقتصادية في الأرجنتين والأزمة السياسية في فنزويلا. وبالنسبة لأفريقيا، كان التراجع في النمو انعكاساً لتراجع إنتاج النفط في نيجيريا ولسوء الأحوال المناخية التي أدت إلى تراجع حاد في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية خاصة في شرق وجنوب القارة.

أما مجموعة الدول المتحولة، فقد انخفض معدل نموها الحقيقي من 5.1 في المائة خلال عام 2001 إلى 4.1 في المائة في عام 2002. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لتباطؤ نمو الإنفاق الاستثماري خاصة في روسيا، وإن كان قد حد من آثاره السلبية ارتفاع أسعار النفط وزيادة نصيب تلك الدول في سوق النفط العالمي.

وفيما يتعلق بالتضخم، فقد تراجعت معدلاته على مستوى المجموعات الرئيسية الثلاث. ففي الدول المتقدمة تراجع معدل التضخم من 2.2 في المائة خلال عام 2001 إلى 1.5 في المائة خلال عام 2002، وتراجع في الدول النامية من 5.8 في المائة إلى 5.4 في المائة، كما تراجع في الدول المتحولة من 16.3 في المائة إلى 11.1 في المائة.

وبالنسبة للتجارة الخارجية في السلع والخدمات، فقد تأثر أداءها بالتحسن النسبي في نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2002 فارتفع حجمها بمعدل بلغ 2.9 في المائة، وذلك مقارنة بمعدل ارتفاع طفيف بلغ 0.1 في المائة خلال عام 2001. وقد عكس ارتفاع معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات ارتفاع هذه المعدلات بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية. فبالنسبة للدول المتقدمة، ارتفع معدل نمو الصادرات من (-1.0) في المائة عام 2001 إلى 2.0 في المائة خلال عام 2002، وارتفع معدل نمو الواردات من (-1.1) في المائة إلى 2.1 في المائة. أما بالنسبة للدول النامية، فقد ارتفع معدل نمو الصادرات من 3.3 في المائة خلال عام 2001 إلى 5.1 في المائة خلال عام 2002، كما ارتفع معدل نمو الواردات من 2.2 في المائة إلى 5.4 في المائة.

وبالنسبة للدين الخارجي، فقد ارتفع إجمالي الدين القائم في ذمة الدول النامية في عام 2002 بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.6 في المائة عن مستواه في العام السابق، كما ارتفع أيضاً إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة الدول المتحولة بحوالي 1.8 في المائة. أما نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات فقد انخفضت من 22.7 في المائة إلى 19.3 في المائة في الدول النامية، وانخفضت بدرجة طفيفة في الدول المتحولة من 17.5 في المائة إلى 17.3 في المائة.

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد خفضت كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو أسعار الفائدة الرسمية المرتبطة بوضع السياسات الاقتصادية خلال عام 2002، في الوقت الذي ظل فيه سعر الفائدة الرسمي في اليابان عند مستواه الصفري.

وقد حافظت المملكة المتحدة على سعر الفائدة الرسمي عند مستواه في العام السابق، بينما رفعت كندا من سعر الفائدة الرسمي وبما يعكس الوضع الأفضل نسبياً لاقتصاد كل منهما. أما بالنسبة لأسعار الصرف، فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام 2002 مقابل اليورو بنسبة 5.2 في المائة، ومقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 4.1 في المائة، بينما ارتفع أمام الين الياباني بنسبة 3.2 في المائة.

الاقتصادات العربية

النمو الاقتصادي العام

انعكست الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال عام 2002 على نمط النمو الاقتصادي العام في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية قد ارتفع من 708.2 مليار دولار في عام 2001 إلى حوالي 716.6 مليار دولار في عام 2002، محققاً معدل نمو قدره 1.2 في المائة، وذلك في أعقاب معدل نمو سالب بلغ 2.9 في المائة في عام 2001.

وقد عكس النمو خلال عام 2002، الزيادة في القيمة المضافة للقطاعات غير الاستخراجية التي ارتفعت من 542.9 مليار دولار في عام 2001 إلى حوالي 551.3 مليار دولار في عام 2002، أي بنسبة زيادة قدرها 1.5 في المائة، حيث لم تسجل القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تغيراً عن مستواها في عام 2001 والبالغ 165.3 مليار دولار.

ويبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لعام 2002 انخفاض الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي مقابل ارتفاعها في قطاعات وأنشطة الخدمات، إذ يقدر انخفاض القيمة المضافة في قطاع الزراعة بنسبة 2.3 في المائة بسبب تراجع الناتج الزراعي في كل من الجزائر والعراق وليبيا ومصر، بينما حقق نمواً مرتفعاً في كل من الأردن والإمارات والسودان والمغرب وموريتانيا واليمن بسبب جودة موسم الأمطار فيها. وفي حين بقيت القيمة المضافة في الصناعات الاستخراجية دون تغير عن مستواها في العام السابق، حققت القيمة المضافة في الصناعات التحويلية نمواً بلغ 1.7 في المائة في عام 2002. وقد حققت هذه الصناعات نمواً متواصلاً منذ منتصف التسعينات في غالبية الدول العربية نتيجة تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية بهدف تنويع مصادر الدخل، ولا يزال أمام الكثير من الدول العربية مجالاً كبيراً لتحقيق تقدم في تنويع قاعدة الإنتاج وتعزيز قدراتها التصديرية ومن ثم إتاحة المزيد من فرص العمل.

وبالنسبة للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، تشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي الاستهلاك في عام 2002 بمعدل طفيف بلغ حوالي 0.1 في المائة، حيث انخفض الاستهلاك الخاص بنسبة طفيفة تقدر بحوالي 0.1 في المائة، في حين

ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 0.6 في المائة، وقد انخفضت نسبة الاستهلاك الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 72.9 في المائة في عام 2001 إلى 72.2 في المائة في عام 2002. أما الإنفاق الاستثماري، فقد سجل زيادة بنسبة 5.5 في المائة وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.8 نقطة مئوية لتبلغ 20.5 في المائة. ومن ناحية أخرى، حققت صادرات السلع والخدمات نمواً بلغ معدله 3.2 في المائة خلال عام 2002، وارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.7 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ 37.8 في المائة. كما ارتفعت واردات السلع والخدمات بحوالي 3.8 في المائة وارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من 29.7 في المائة عام 2001 إلى 30.5 في المائة في عام 2002. ونتيجة لهذه التطورات ارتفع الفائض في فجوة الموارد من 52.3 مليار دولار في عام 2001 إلى 52.7 مليار دولار في عام 2002، في حين انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بدرجة طفيفة من 7.4 في المائة إلى 7.3 في المائة.

التطورات الاجتماعية

وبالنسبة للتطورات الاجتماعية، حققت الدول العربية تقدماً مهماً في معظم المؤشرات الاجتماعية خلال العقدين الماضيين، حيث تراجعت معدلات الوفيات بأكثر من الثلث، وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وانخفض معدل الأمية بين البالغين. وبالرغم من ذلك لا يزال العديد من الدول العربية يعاني من مشاكل اجتماعية أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد، وانخفاض مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي لاسيما بين الإناث، وانخفاض إنتاجية عنصر العمل، وانتشار ظاهرة البطالة وتزايدها بشكل مضطرب.

وتبين المؤشرات الإجمالية للوضع السكاني أن إجمالي سكان الدول العربية يقدر بحوالي 295 مليون نسمة في عام 2002 ويعتبر معدل نموهم السنوي البالغ 2.3 في المائة من بين أعلى المعدلات في العالم. ويبلغ متوسط نسبة سكان المدن حوالي 53 في المائة من إجمالي السكان، ويتسم التوزيع العمري للسكان بارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصادياً في الفئة العمرية 15-65 سنة في معظم الدول العربية.

وفي مجال التعليم، انخفض معدل الأمية بالنسبة للدول العربية ككل، حيث بلغ حوالي 38 في المائة في عام 2000 مقارنة بحوالي 44 في المائة في منتصف الثمانينات، وارتفعت معدلات القيد في كل من التعليم الأساسي والثانوي والعالي. ولا زالت نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج القومي الإجمالي عالية في الدول العربية (حوالي 5.4 في المائة)، مقارنة بالأقاليم الرئيسية في العالم (3.8 في المائة في الدول النامية، وحوالي 5.0 في المائة في الدول المتقدمة صناعياً)، ورغم ذلك الارتفاع في الإنفاق على التعليم، إلا أن التقدم المحقق في هذا القطاع يغلب عليه التطور الكمي، ولم تتمكن نظم التعليم من الارتفاع بنوعيته لمواكبة التطور النوعي في احتياجات أسواق العمل.

وبالنسبة للرعاية الصحية، يقدر أن الخدمات الصحية تصل إلى حوالي 90 في المائة من السكان في معظم الدول العربية، وتتوفر بدرجة أفضل في المناطق الحضرية، مع تباين كبير في مستوى توفر هذه الخدمات بين الريف والحضر في بعض الدول العربية. ويقدر المتوسط العربي العام لعدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان بنحو 109 طبيب، وعدد الممرضات لكل مائة ألف من السكان بنحو 169 ممرضة مع وجود تفاوت كبير فيما بين الدول العربية فرادى. وقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية حوالي 66 سنة، كما تراجع معدل الوفيات الخام إلى ما بين نصف وثلث ما كان عليه في بداية السبعينات. ويبلغ المتوسط العام لتوفر المياه النقية حوالي 83 في المائة من السكان، وتوفر الصرف الصحي حوالي 76 في المائة، وهي معدلات أفضل من المتوسط العالمي البالغ حوالي 81 في المائة للمياه النقية وحوالي 56 في المائة للصرف الصحي.

الزراعة

يقدر الناتج الزراعي العربي بحوالي 79.6 مليار دولار في عام 2002، بانخفاض معدله حوالي 2.3 في المائة عن العام السابق. وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 11.1 في المائة. وتحكم محدودية الموارد الطبيعية والظروف المناخية والبيئية إمكانية التوسع في المساحات المحصولية وزيادة الإنتاج الزراعي. ويقدر حجم القوة العاملة الزراعية بحوالي 87 مليون نسمة، منهم حوالي 31 مليون نسمة هم النشطون اقتصادياً. وتعتبر ظاهرة الهجرة من الريف من أهم المعوقات التي تواجه الزراعة العربية.

وقد انخفضت المساحة المحصولية في الدول العربية عام 2002 بنسبة 3.7 في المائة مقارنة مع العام السابق نظراً لانخفاض المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب. وتشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2002 إلى انخفاض إنتاج القمح بنسبة 9.5 في المائة، وإنتاج الشعير بنسبة 32.9 في المائة. وفي المقابل، ارتفع إنتاج البذور الزيتية بنسبة 2.3 في المائة وإنتاج الدرنات بنسبة 5 في المائة، وارتفع إنتاج قصب السكر بنسبة 3.7 في المائة وزاد إنتاج الأرز بنسبة 10.5 في المائة. وترجع هذه الزيادات إلى تحسن إنتاجية بعض المحاصيل وزيادة المساحات المخصصة لها.

ومن جانب آخر، تشير التقديرات الأولية إلى أن الإنتاج الحيواني قد ارتفع خلال عام 2002 بمعدل بلغ حوالي 3.0 في المائة، حيث ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 6.5 في المائة، والبيض بنسبة 4.3 في المائة واللحوم الحمراء بنسبة 1.5 في المائة والألبان بنسبة 5.3 في المائة. ولا يزال هناك مجال واسع لتطوير الثروة الحيوانية من خلال التوسع في استخدام نظم الإنتاج الحديثة والمكثفة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية للحيوان، وتوفير التسهيلات الائتمانية، إضافة إلى نشر التعليم ومحو الأمية بين أوساط المربين.

وحقق الإنتاج السمكي في الدول العربية زيادة نسبتها 1.0 في المائة خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق ليبلغ 3.4 مليون طن. ويقدر المخزون السمكي في المياه الإقليمية للدول العربية بحوالي 7.7 مليون طن، وتقدر الإمكانيات الإنتاجية من الأسماك بحوالي 5.5 مليون طن سنوياً. ويرجع انخفاض الإنتاج الفعلي مقارنة بالإمكانيات الإنتاجية والمخزون إلى بدائية أساليب ومعدات الصيد البحري، وضعف الاستثمارات الموجهة إلى هذا النشاط، وانخفاض مستوى خدمات التسويق ومهارات العمالة المتخصصة.

وفي مجال تجارة المنتجات الزراعية، حقق الميزان التجاري الزراعي في عام 2001 تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع العام السابق، حيث انخفضت الواردات الزراعية بنسبة 7.7 في المائة، وتراجعت الصادرات الزراعية بنسبة ضئيلة بلغت حوالي 0.6 في المائة، مما أدى إلى انخفاض العجز التجاري الزراعي من حوالي 22.6 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 20.3 مليار دولار عام 2001.

وتشير التقديرات إلى تراجع التجارة الزراعية العربية البينية عام 2001 بالمقارنة مع العام السابق بنسبة 16.1 في المائة، من حوالي 3.1 مليار دولار إلى حوالي 2.6 مليار دولار، وتمثل تلك التجارة حوالي 7.7 في المائة من التجارة العربية الإجمالية في السلع الزراعية، وتتطوي مجالات وإمكانيات تطوير التجارة العربية البينية من السلع الزراعية على استغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل يتضمن تطوير البنى الأساسية والمرافق والخدمات التسويقية، وقواعد ونظم المعلومات التجارية، وحفز وتشجيع سياسات جذب الاستثمارات في هذا المجال. وما من شك أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثل أحد الروافد الهامة في تعزيز التجارة البينية العربية.

وقد أسفرت هذه التطورات عن تحقيق زيادة طفيفة في الفجوة الغذائية العربية في عام 2001، إذ تقدر الفجوة الغذائية بحوالي 14.1 مليار دولار بزيادة نسبتها 1.2 في المائة عن العام السابق. وقد أدى تراجع التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية إلى تحسين مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية، وفي مقدمتها الحبوب.

الصناعة

بلغت قيمة الناتج الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، حوالي 244.2 مليار دولار بالأسعار الجارية خلال عام 2002، مقارنة بحوالي 242.9 مليار دولار في العام السابق. وبلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية نحو 165.3 مليار دولار في عام 2002 وهو نفس مستواها في عام 2001، بينما بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية حوالي 78.9 مليار دولار عام 2002 مقارنة بحوالي 77.6 عام 2001. ويعزى الجمود الذي شهده نمو القطاع

الصناعي خلال العامين الأخيرين في جزء كبير منه إلى استمرار الركود الاقتصادي العالمي الذي صاحبه ضعف في الطلب على النفط الخام وتخفيض الدول العربية لإنتاجها منه.

وتقدر مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2002 بحوالي 23.1 في المائة، ومساهمة الصناعة التحويلية بحوالي 11.0 في المائة، مقارنة بحوالي 23.3 في المائة و11.0 في المائة على التوالي للعام السابق، وهو ما جعل مساهمة القطاع الصناعي يشقيه تزيد عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

ويسهم النفط والغاز بنحو 85 في المائة من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، وتسهم الخامات المعدنية (الحديد، النحاس، الزنك)، وغير المعدنية (الفوسفات، والبوتاس) بالنسبة المتبقية. أما القيمة المضافة للصناعة التحويلية فتسهم فيها صناعات الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والمطاط والفحم الحجري بنسبة 31 في المائة منها، والصناعات الغذائية بنسبة 16 في المائة، والمنسوجات والملابس والصناعات الجلدية بنسبة 10 في المائة، والصناعات الأخرى بالنسبة المتبقية.

ويقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي بحوالي 18.5 مليون عامل، يشكلون نحو 17.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة لعام 2002. وبلغت إنتاجية العامل في الصناعة العربية في العام ذاته حوالي 13.2 ألف دولار، وتعد هذه الإنتاجية منخفضة مقارنة بعدد من الدول الأخرى.

ومن التطورات المهمة في الصناعة الاستخراجية عام 2002 تحقيق 75 اكتشافاً نفطياً وغازياً جديداً، وتشهد صناعة الغاز تطورات مهمة في عدد من الدول العربية، وبخاصة في قطر ومصر وعمان وليبيا. كما تم اكتشاف احتياطيات إضافية من خام الذهب وخام النحاس في عُمان. وفي مجال الصناعة التحويلية، زادت طاقات التكرير في الدول العربية خلال عام 2002 بمقدار 260 ألف ب/ي، ويجري العمل في كل من عُمان وقطر لبناء مصفاة جديدة في كل منهما، وبدأت ليبيا في تطوير مصافي التكرير بها في كل من الزاوية وطبرق ورأس لانوف. وفي مجال البتروكيماويات، دخل مجمع جديد للبتروكيماويات في أبوظبي بدولة الإمارات مرحلة الإنتاج بطاقة 600 ألف طن/ سنة من الإيثيلين، ووحدين لإنتاج البولي إيثيلين بقيمة قدرها 450 ألف طن/ سنة. وأعلنت شركة سابك عن مخططات لزيادة إنتاجها من البتروكيماويات بمعدل 2 مليون طن/ سنة عام 2004.

وقد زادت الطاقة التصنيعية لإنتاج الأسمنت في الدول العربية من 129 مليون طن عام 2000 إلى حوالي 137 مليون طن عام 2001، وبلغ عدد مصانع الأسمنت العربية حوالي 108 مصنعاً. كما تشهد صناعة الألمنيوم في كل من البحرين والإمارات توسعات هامة في طاقاتها الإنتاجية للاستفادة من الفرص المتاحة للتصدير بسبب النقص في الإمدادات العالمية.

وتتملك بعض الدول العربية صناعات دوائية تنمو بسرعة منها سورية ومصر والأردن والسعودية والإمارات والمغرب وتونس. وتعتبر صناعة المنسوجات والملابس من الصناعات التقليدية الرئيسية في عدد من الدول العربية، وبلغ عدد منشآت هذه الصناعة نحو 1474 مصنعاً في عام 2000، إلا أن هذه الصناعة تواجه منافسة شديدة خاصة من المنتجين في الدول الآسيوية.

وتواجه الصناعة العربية مجموعة من التحديات، من أهمها التطورات السريعة في التقانات المستخدمة، والتطور الهائل في نظم المعلومات والاتصالات، وهما عنصران يؤثران بشكل مباشر على القدرة التنافسية للشركات الصناعية العربية في مواجهة الشركات العالمية الكبرى، مما يتطلب العمل الجاد لتطوير البحث والتعليم والتدريب، وتحقيق الترابط بين هذه العناصر وهياكل الإنتاج العربية، وتطوير الاتصالات في الدول العربية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال البرمجيات والحاسب وتوفير متطلبات صناعتها وتطويرها محلياً.

التطورات في مجال النفط والطاقة

أدى التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق إلى زيادة طفيفة في الطلب العالمي على النفط لم تتجاوز 200 ألف برميل يومياً أو ما نسبته 0.3 في المائة ليصل مستواه في عام 2002 إلى 76.5 مليون برميل يومياً.

وكان انخفاض الأسعار خلال الربع الأخير من عام 2001 إلى دون مستوى 18 دولار للبرميل قد حدى بمنظمة أوبك إلى استهلال عام 2002 بتخفيض في مستوى حصص الإنتاج الرسمية بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً لتصل إلى 21.7 مليون برميل يومياً. وأبقت المنظمة على تلك الحصص دون تغيير انطلاقاً من حرصها الشديد على استقرار أسعار النفط الخام عند مستويات تلقى القبول من الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. وقد أدت القرارات التي اتخذتها منظمة أوبك خلال عام 2002 إلى تحسن الأسعار وبقائها منذ شهر مارس 2002 وحتى نهاية العام ضمن النطاق سعري المستهدف وهو 22-28 دولار للبرميل. وليصل المتوسط السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك إلى 24.3 دولار للبرميل مسجلة ارتفاعاً بنسبة 5.2 في المائة عن متوسط السعر في عام 2001 والبالغ 23.1 دولار للبرميل.

أما مستوى إجمالي الإمدادات العالمية (من منظمة أوبك وخارجها) فقد سجل انخفاضاً بنحو 600 ألف برميل يومياً في عام 2002 ليستقر مستواه عند 76.2 مليون برميل يومياً أي بنسبة انخفاض تبلغ 0.8 في المائة مقارنة بمستوى العام السابق.

ولم تكن مستويات المخزون العالمية المختلفة بمنأى عن التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام ومستويات الطلب والإمدادات من النفط الخام خلال عام 2002، فمع انخفاض الطلب والأسعار خلال النصف الأول من العام شهدت مستويات المخزون التجاري في الدول الصناعية ارتفاعاً بنحو 46 مليون برميل ليصل إلى 2610 مليون برميل، وحينما شهدت كل من مستويات الطلب والأسعار ارتفاعاً نسبياً خلال النصف الثاني من العام أدى ذلك إلى انخفاض مستويات المخزون النفطي في الدول الصناعية ليصل إلى 2512 مليون برميل.

ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية إلى 7.2 مليون برميل مكافئ نفط (ب م ن ي) في عام 2002 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2.9 في المائة مقارنة بعام 2001. ومن المتوقع أن ينمو استهلاك الطاقة بمعدل 2.6 في المائة سنوياً خلال الفترة 2005-2015 ليصل إلى 8 مليون ب م ن/ي في عام 2010، ثم إلى 9.2 مليون ب م ن/ي في عام 2015.

ولا تزال الدول العربية تعتمد اعتماداً رئيسياً على المنتجات النفطية والغاز الطبيعي لمقابلة احتياجاتها من الطاقة، إذ يلبي هذان المصدران حوالي 96.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. والجدير بالملاحظة هو تزايد حصة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية حيث تزايدت حصته من نسبة 39 في المائة في عام 1998 إلى 42 في المائة عام 2002.

وقد شهدت نشاطات المسوحات الزلزالية في الدول العربية تزايداً ملحوظاً خلال عام 2002 مقارنة مع العام السابق. وفي حين ظلت تقديرات إجمالي الاحتياطيات النفطية في الدول العربية لعام 2002 مستقرة عند المستوى المسجل خلال العام الماضي وهو 653.3 مليار برميل، فقد شهدت تقديرات الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول العربية زيادة ملحوظة في نهاية عام 2002 لتصل إلى حوالي 50.9 تريليون متر مكعب مقارنة بحوالي 40.8 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2001. هذا، ويشكل احتياطي الدول العربية حوالي 61.1 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط و30.0 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي.

التطورات المالية

شهد عام 2002 انخفاضاً في كل من إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات بالنسبة للدول العربية ككل. ونظراً لأن معدل الانخفاض في إجمالي الإيرادات قد فاق معدل الانخفاض في إجمالي النفقات، فقد تراجعت الأوضاع المالية الحكومية بصورة عامة خلال عام 2002 مقارنة بالعام السابق. فقد انخفض إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنحو 3.6 في المائة خلال عام 2002 ليلعب نحو 183.3 مليار دولار. وقد حدث هذا الانخفاض بصورة أساسية من جراء انخفاض الإيرادات النفطية بنحو 6.9 في المائة في الوقت الذي لم تسجل فيه بنود الإيرادات الأخرى سوى زيادة طفيفة. ونتيجة

لذلك فقد انخفضت نسبة إجمالي الإيرادات والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.4 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ 28.9 في المائة.

وبالنسبة لإجمالي النفقات العامة، فقد انخفض بنحو 0.3 في المائة ليبلغ حوالي 205.7 مليار دولار خلال عام 2002. فقد انخفضت النفقات الجارية بنسبة 1.6 في المائة مقارنة بمستواها في عام 2001، في حين ارتفعت النفقات الرأسمالية بنسبة بلغت نحو 4.1 في المائة. أما نسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت بنحو 0.5 نقطة مئوية، وذلك من 32.9 في المائة في عام 2001 إلى 32.4 في المائة في عام 2002.

وقد أدت التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات إلى تراجع الوضع الكلي للموازنات الحكومية المجمعة للدول العربية خلال عام 2002 وفق كافة المؤشرات. فقد تراجع الفائض الجاري بنحو 4.3 مليار دولار ليبلغ 25.0 مليار دولار وتراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.8 نقطة مئوية لتبلغ 3.9 في المائة خلال عام 2002. وارتفع العجز الكلي من نحو 16.3 مليار دولار في عام 2001 إلى نحو 22.4 مليار دولار في عام 2002، كما ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.9 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ 3.5 في المائة عام 2002.

وبالنسبة للمديونية العامة الداخلية، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الدين العام الداخلي في الدول العربية ككل قد ارتفع خلال عام 2002 بنحو 1.5 في المائة ليبلغ حوالي 300.1 مليار دولار، كما ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.4 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ 54.8 في المائة في نهاية عام 2002.

التطورات النقدية والمصرفية وأسواق الأوراق المالية

في مجال **التطورات النقدية**، استهدفت السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2002، كما كان عليه الشأن في السنوات السابقة، دعم استقرار الأسعار المحلية وسعر الصرف، وإيجاد بيئة تتسم بالاستقرار النقدي والمالي لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومتواصل. وقد تميزت السياسة النقدية خلال عام 2002 بالمرونة بالقدر الذي سمحت به متطلبات التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية. وقد تجلّى ذلك في مواصلة السلطات النقدية تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية المستخدمة لديها استجابة لتطورات أسعار الفائدة العالمية، وبغية جعل هيكل أسعار الفائدة المحلية أكثر ملاءمة للظروف الاقتصادية السائدة.

وفي ظل نجاح السياسة النقدية في المحافظة على معدلات متدنية من التضخم، واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال عام 2002 اتباع سياسة نقدية مرنة من أجل دعم نشاط القطاع الخاص وتوفير التمويل اللازم لأنشطته الإنتاجية في مجال السلع والخدمات، حيث تشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع نصيب القطاع الخاص من صافي الائتمان المحلي المقدم خلال عام 2002 في جميع الدول العربية تقريباً مقارنة بالعام الماضي.

وقد أظهرت البيانات أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية ككل قد بلغ نحو 12.5 في المائة خلال عام 2002 مقارنة بمعدل بلغ 11.7 في المائة في العام السابق. أما على صعيد الدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية خلال العام. ففي الأردن والإمارات والبحرين وجيبوتي والسعودية والسودان وسورية وقطر بلغت معدلات نمو السيولة المحلية مستويات أعلى مما كانت عليه في العام السابق. أما في تونس والجزائر وسورية وعمان والكويت وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا فقد كان الوضع عكس ذلك، في حين حافظ معدل نمو السيولة المحلية في لبنان على مستواه في العام السابق تقريباً.

وفي مجال التطورات المصرفية، أظهرت مؤشرات أداء القطاع المصرفي العربي تحسناً ملحوظاً في ضوء الأداء الجيد للمصارف التجارية العربية خلال عام 2002. إذ تشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى المصارف قد شهدت توسعاً ملحوظاً في نشاطها خلال عام 2002 حيث نمت الموجودات الإجمالية والودائع وتعززت رسملة معظم المصارف مقارنة بالعام الماضي. كما شهد النشاط الاقراضي توسعاً ملحوظاً مدفوعاً من جهة بزيادة الطلب على القروض والتسهيلات المصرفية من قبل الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص في ضوء الدور المتنامي لهذا القطاع في النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى بالانخفاض في أسعار الفائدة على القروض المصرفية. كما تواصلت الجهود لإصلاح وتحديث القطاع المصرفي في الدول العربية خلال عام 2002 خاصة في المجالات المتعلقة بالعمل على الوفاء بمتطلبات المعايير الدولية، وتعميق وتطوير الخدمات المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للجهاز المصرفي ورفع كفاءته في تعبئة وتخصيص الموارد، وتطوير الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم نشاطه، وإضفاء المزيد من المرونة والشفافية على العمل المصرفي.

وفيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية العربية، فقد تابعت الدول العربية خلال عام 2002 تطوير أسواقها المالية بما يضمن توفير الحوافز اللازمة لنمو هذه الأسواق وزيادة كفاءتها لتمكينها من القيام بالدور الهام المناط بها في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتنوعة وتوفير مصادر التمويل للمشروعات الاقتصادية المختلفة. وقد تركزت مجالات التطوير في القوانين الأساسية المتعلقة بالأسواق المالية كقانون الأوراق المالية ولوائحه الداخلية وقانون الشركات والقوانين والأنظمة الاستثمارية والضريبية المتعلقة بالأوراق المالية، إضافة إلى الأنظمة والتعليمات التي تحكم الأسواق المالية ومن أهمها تعليمات الإفصاح والتداول والإدراج والتي جاءت معظمها منسجمة مع المعايير الدولية. وبالنسبة لأداء أسواق الأوراق المالية العربية، فقد استمر بالتحسن وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث أظهر المؤشر المركب للصندوق والخاص بهذه الأسواق في نهاية عام 2002 تحسناً في الأداء العام بلغت نسبته 0.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2001. كما ارتفعت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية بنسبة 37 في المائة لتبلغ في نهاية عام 2002 حوالي 208.9 مليار دولار. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى انضمام أسواق الأوراق المالية في كل من أبوظبي ودبي وقطر إلى قاعدة البيانات خلال عام 2002، وكذلك إلى ارتفاع عدد الشركات المدرجة في هذه الأسواق خلال هذا العام ليصل إلى 1826 شركة مقابل 1687 شركة خلال العام السابق. وفيما يتعلق بأحجام

التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 53.2 في المائة لتبلغ حوالي 65.4 مليار دولار خلال عام 2002. كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 2.0 في المائة ليبلغ حوالي 46.1 مليار سهم خلال نفس الفترة.

التجارة الخارجية والبيئية

سجلت التجارة الخارجية العربية الإجمالية في عام 2002 زيادة في جانب الصادرات تقدر نسبتها بنحو 1.4 في المائة في حين سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة تقدر نسبتها بنحو 7.7 في المائة وذلك مقارنة مع العام السابق.

وفيما يخص الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، فلم يشهد تغييراً يذكر خلال عام 2002، إذ لا يزال الوقود المعدني رغم انخفاض حصته من 68.2 في المائة إلى 67.5 في المائة يستأثر بالنصيب الأكبر من إجمالي الصادرات العربية تليه مصنوعات والمنتجات الكيماوية بحصة تبلغ 16.2 في المائة و5.2 في المائة على التوالي، في حين تشكل الآلات ومعدات النقل، والسلع المصنعة، والسلع الغذائية النصيب الأكبر من إجمالي الواردات العربية بحصص تبلغ 37.7 في المائة و26.7 في المائة و14.2 في المائة على التوالي.

وبالنسبة لحصة التجارة العربية الخارجية في التجارة العالمية، فقد انخفضت حصة الصادرات العربية في إجمالي الصادرات العالمية بدرجة طفيفة لتبلغ 3.8 في المائة مقارنة بنسبة بلغت 3.9 في المائة في عام 2001، وذلك نظراً لأن معدل الزيادة في الصادرات العربية كان أدنى من معدل الزيادة في الصادرات العالمية. أما الواردات العربية التي ارتفعت بمعدل فاق المعدل العالمي، فقد ارتفعت حصتها في الواردات العالمية بصورة طفيفة لتبلغ 2.6 في المائة مقارنة بنسبة قدرها 2.5 في المائة في عام 2001.

ويشير التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الإجمالية إلى أنها قد حافظت على الاتجاهات السابقة نفسها خلال عام 2002 حيث لا تزال الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي تشكل أكبر حصة في الصادرات العربية تقدر بنحو 27.4 في المائة تليها كل من اليابان بحصة تبلغ نحو 18.1 في المائة والولايات المتحدة بنحو 9.7 في المائة. بينما زود الاتحاد الأوروبي الدول العربية بنحو 43.5 في المائة من إجمالي وارداتها في عام 2002 تليه الولايات المتحدة بنحو 16.2 في المائة واليابان بنحو 8.7 في المائة.

أما بالنسبة للتجارة العربية البيئية، ففي ضوء إقدام الدول العربية على تحرير التجارة البيئية في إطار قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتخفيض التعرفة الجمركية على الواردات العربية البيئية بنسبة بلغت 50 في المائة في مطلع العام، فقد بلغت قيمة الصادرات العربية البيئية عام 2002 حوالي 21.4 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 20.2 في المائة، كما بلغت قيمة الواردات البيئية حوالي 18.2 مليار دولار وبزيادة نسبتها 15.9 في المائة. غير أن التبادل

التجاري البيني لا زال يتسم في غالبته بالتركز بين دول عربية مجاورة لبعضها البعض. كما أن الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في تجارة السلع، ولم تتوصل الجهود العربية لتحرير تجارة الخدمات البينية بقطاعاتها المختلفة. وتعتبر تجارة الخدمات في الدول العربية ذات إمكانات كبيرة ويمكن أن تفوق الزيادات فيها إمكانات زيادة التجارة البينية للسلع.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

تواصل نمو الصادرات العربية الإجمالية في عام 2002، وانعكس ذلك على مجمل عناصر موازين المدفوعات للدول العربية، حيث أسفرت الموازين التجارية والجارية والموازن الكلية عن فوائض، وارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية إلى مستويات قياسية. وبذلك يكون عام 2002، هو العام الرابع على التوالي الذي تحقق فيه الموازين التجارية والجارية والكلية للدول العربية مجتمعة فوائض، وتواصل فيه الاحتياطيات الخارجية الرسمية اتجاهها السعودي السنوي.

ولقد حقق الميزان التجاري للدول العربية مجتمعة في عام 2002 فائضاً قدره نحو 65.8 مليار دولار. ويلاحظ أن هذا الفائض يقل بنسبة 6.8 في المائة عن الفائض التجاري المحقق في عام 2001 البالغ 70.6 مليار دولار، حيث يعزى التراجع إلى ارتفاع الواردات العربية الإجمالية خلال عام 2002، بصورة تجاوزت الارتفاع الذي حدث في الصادرات العربية الإجمالية.

وبالنسبة لموازن الخدمات والدخل، تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع العجز الإجمالي في هذا البند بنسبة 17.8 في المائة في عام 2002. وساهمت مجموعة من العوامل في ارتفاع العجز منها، زيادة مدفوعات النقل والتأمين، ومنها، ارتفاع مدفوعات الخدمات والأرباح المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز في بعض الدول. ومن تلك العوامل أيضاً، تراجع الدخل من الاستثمارات في الخارج، وذلك بالنظر إلى الانخفاض التاريخي في مستوى أسعار الفوائد الدولية، وانخفاض العائدات من الاستثمارات في الأسواق المالية الرئيسية. كذلك، حدث تراجع في إيرادات السياحة في عدد من الدول نتيجة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

أما بالنسبة لبند صافي التحويلات دون مقابل، فقد انخفض العجز فيه لمجموع الدول العربية بنسبة 2.8 في المائة ليصل إلى نحو 10.5 مليار دولار في عام 2002. وفي ضوء التطورات سابقة الذكر في الموازين التجارية وموازن الخدمات والدخل والتحويلات، أسفرت موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية في عام 2002 عن فائض يقدر بنحو 32.8 مليار دولار، يمثل ما نسبته نحو 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2002.

ولقد سمح الفائض المحقق في موازين الحسابات الخارجية الجارية الإجمالية للدول العربية، بزيادة حجم الاستثمارات العربية في الخارج، وتحقيق فائض في موازين المدفوعات الكلية لمجموع الدول العربية يقدر بنحو 15.3 مليار دولار. وفي ضوء ذلك، ارتفعت الاحتياطات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية بنسبة 14.2 في المائة لتصل إلى حدود 134.7 مليار دولار في نهاية عام 2002.

وبالنسبة للمديونية الخارجية، ارتفع حجم الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة من 132.4 مليار دولار في عام 2001 إلى 141.9 مليار دولار في عام 2002، وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.9 نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق لتبلغ 46.9 في المائة. ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بنحو 1.4 في المائة ليبلغ 15.0 مليار دولار، في حين انخفضت نسبته إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للدول المقترضة من 15.8 في المائة في عام 2001 إلى 15.4 في المائة في عام 2002.

وفيما يتعلق بأسعار ونظم الصرف، فقد سجلت عملات ثلاث دول عربية لا يتم تثبيت قيمتها أمام الدولار ارتفاعاً في أسعار صرفها مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2002. وهذه العملات هي الدرهم المغربي والدينار التونسي والدينار الكويتي. وقد تحقق الارتفاع في قيمة تلك العملات أمام الدولار نتيجة للدور الذي يلعبه اليورو في تحديد أسعارها، حيث أثر ارتفاع اليورو أمام الدولار خلال عام 2002 على تطورات أسعار صرف العملات المذكورة. وبالنسبة لباقي العملات العربية التي لا يتم تثبيت قيمتها أمام الدولار، فقد انخفض سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار بنسبة 86 في المائة تقريباً، وذلك نتيجة قرار تخفيض سعر صرف الدينار أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بدءاً من أول يناير 2002. كما انخفض سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار بنسبة 2 في المائة تقريباً، وانخفض كذلك سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار بنسبة 13.3 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات في مصر قد قامت باتخاذ إجراءات بدءاً من أغسطس 2001 لتخفيف الضغط على سعر الصرف حيث قامت بتخفيض السعر المركزي وتوسيع هامش التحرك للجنيه أمام الدولار. وأخيراً، تراجعت أسعار صرف كل من الأوقية الموريتانية والدينار الجزائري والريال اليمني أمام الدولار الأمريكي، بينما كانت عملات باقي الدول مثبتة أمام الدولار.

أسواق العمل في الدول العربية

أولت الدول العربية اهتماماً متزايداً لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة مواطنيها. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال مشكلة إيجاد فرص عمل كافية لمقابلة الطلب على الشغل من الداخلين الجدد لسوق العمل، ومعالجة مشكلة البطالة المتنامية، تشكل تحدياً كبيراً لمخططي وواضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وتتسم القوى العاملة في الدول العربية، التي بلغ عددها في عام 2002 حوالي 103 مليون فرد، بارتفاع معدلات نموها، والتي بلغت 3.1 في المائة خلال الفترة 1995-2001، ويتجاوز هذا المعدل معدل النمو السكاني البالغ 2.5 في المائة في المتوسط خلال الفترة ذاتها. كما تتسم القوى العاملة العربية بانخفاض نسبتها إلى إجمالي السكان (34.2 في المائة) وبتركيبها الفتية، وبضعف مستوى تعليمها وتدريبها، مما انعكس في تدني إنتاجيتها.

ويعمل حوالي ثلث القوى العاملة العربية في الزراعة، و18 في المائة في قطاع الصناعة و49 في المائة في قطاعات الخدمات. وسجلت معظم الدول العربية نسباً عالية لحصة القطاع العام من إجمالي العاملين، كما تعتبر نسبة العاملين في الحكومة إلى إجمالي العاملين في الدول العربية، رغم تراجعها في العقد الأخير، الأكبر بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم.

وبسبب ضعف معدلات الاستثمار الكلية، والضالة النسبية لمساهمة القطاع الخاص حتى الآن في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم انخفاض معدلات فرص العمل الجديدة مقارنة بتزايد أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل، ارتفعت معدلات البطالة في الدول العربية. ولا زالت غالبية الدول العربية تعاني من تباطؤ النمو الاقتصادي، ومحدودية القاعدة الإنتاجية، وضعف القدرة على توليد فرص العمل. وبالرغم من أن معدل نمو فرص العمل، البالغ 2.6 في المائة خلال عقد التسعينات، أعلى من بعض معدلات الدول النامية الأخرى، إلا أن نمو العرض من العمالة بنسبة أكبر من نسبة نمو الطلب ساهمت في تزايد معدلات البطالة، والتي يقدر متوسطها في الدول العربية مجتمعة بنحو 15 في المائة، وتصل هذه النسبة إلى 30 في المائة في بعض الدول، هذا بالإضافة إلى البطالة المقنعة التي تتقشى في الأجهزة الحكومية.

وتجدر الإشارة إلى حالة عدم التوافق بين المكتسبات من المهارات النوعية وبناء المعرفة ومخرجات قطاع التعليم من ناحية، واحتياجات أسواق العمل العربية من ناحية أخرى. وتعود هذه الفجوة إلى تركيز اهتمام الأنظمة التعليمية على الكم بدرجة أكبر من اهتمامها بنوعية التعليم وهو ما أثر سلباً بانخفاض إنتاجية العمل وتزايد البطالة.

ويطلب رفع معدلات الطلب لتتوافق مع عرض العمالة قفزة هائلة في معدلات النمو الاقتصادي تصل إلى ضعف المستويات الحالية للنمو. ويتطلب ذلك مواجهة التحديات الكبرى للتنمية العربية وأهمها إشكالية النمو السكاني المرتفع، ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وزيادة القدرة التنافسية، وإحداث تغييرات هيكلية نوعية في القاعدة الإنتاجية، وزيادة معدلات الاستثمار.

وعلى الرغم من التطورات الاجتماعية الكبيرة التي تحققت في الدول العربية منذ منتصف القرن الماضي، إلا أنه لا زالت هناك مشاكل هامة يتعين مواجهتها من خلال خطط وبرامج ناجحة وفعالة، أهمها تطوير التعليم ونوعيته، وتحسين الخدمات الصحية، وتوفير البيئة الحياتية الملائمة، مما يوفر تنمية بشرية مناسبة.

إن مشاكل أسواق العمل العربية ذات صلة مباشرة بتطوير نوعية التعليم، وباستيفاء متطلبات التنافس في الأسواق العالمية من خلال تطوير القدرات العلمية، والمعارف الفنية، والمهارات التقنية لقوة العمل العربية، بما يعزز القدرات الإنتاجية العربية. وكذلك تطوير السياسات الاقتصادية واستراتيجيات الإنتاج القادرة على المنافسة، مع تحقيق التوازن بين الصناعات ذات الكثافة في استخدام عنصر العمل وتلك كثيفة رأس المال، ومواصلة تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، بما في ذلك تحرير التجارة الخارجية، وتعزيز قدرات القطاع المالي، وتطوير التشريعات التي تكفل تحسين مناخ الاستثمار.

إن التقدم العلمي والتقني السريع الذي زاد من أهمية المحتوى التقني والمعرفي للسلع والخدمات بدرجة كبيرة، أصبح يفرض شروطاً للعمل والمؤهلات المطلوبة للمنافسة، ولذلك فإن الاستثمار في التنمية البشرية له ما يبرره ويساعد على توليد فرص عمل جديدة، ورفع الكفاءة الإنتاجية.

كما أن تطوير أسواق العمل العربية يتوقف على التصدي لهذه التحديات، وعلى مواصلة تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي لتوفير بيئة منافسة مواتية، قادرة على تعزيز دور القطاع الخاص، وتنويع الإنتاج، وتطوير البنى التقنية والمعرفية والتعليمية والمؤسسية.

ومن المهم أن تعمل الدول العربية على تحقيق التكامل الإنتاجي فيما بينها، فقد أصبح تكامل الإنتاج بين الدول وسيلة لزيادة القدرة التنافسية والتصديرية عبر تحقيق الاستثمار الأقصى لمزايا الموارد المتوافرة، ومن حسن الطالع أن الدول العربية يتوافر لها من الموارد البشرية والمادية والتجارب، ما يؤهلها لتحقيق هذه الغايات طالما توافرت الإرادة والقرار وحسن التنفيذ.

العون الإنمائي العربي

يمثل العون الإنمائي الذي تقدمه الدول العربية نموذجاً لتعاون الدول النامية فيما بينها، ذلك أن الدول العربية ذاتها دول نامية، تواجه تحديات إنمائية عديدة، بما في ذلك حاجتها الضرورية لتنويع القواعد الإنتاجية لاقتصاداتها. وقد ساهمت جهود الدول العربية الرئيسية المانحة للعون خلال مسيرة امتدت عدة عقود من القرن الماضي، في بلورة خبرات متراكمة في مجال العون الإنمائي، وهو ما جعل أداؤها في هذا المجال يتم وفق قواعد مؤسسية وتنظيمية، مما كان له الأثر الكبير في زيادة فاعلية هذا العون وتحسين مردوديته.

وتتسم المساعدات الإنمائية العربية ببسر شروطها واحتوائها على عنصر منحة عال مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، وبكونها عوناً غير مقيد لعدم ارتباطه بشروط سياسية أو بشروط شراء مقيدة. ويقدم العون العربي إما من خلال

الحكومات العربية المانحة أو صناديقها والمؤسسات الإنمائية الوطنية التابعة لها، أو من خلال صناديق ومؤسسات التنمية الإقليمية والدولية متعددة الأطراف. ويسهم العون العربي في تمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تمويل الموازنات العامة وموازن المدفوعات، كما تسهم المعونات الفنية في تقديم الخبرة الفنية والتدريب والدعم المؤسسي.

ويقدر إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية في عام 2002 بحوالي 3.4 مليار دولار مسجلاً ارتفاعاً بلغ حوالي 11.7 في المائة عما كان عليه عام 2001. وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2002 حوالي 117.5 مليار دولار، بلغت مساهمة السعودية فيها 65.5 في المائة، والكويت 15.7 في المائة، والإمارات 10.1 في المائة في حين ساهمت الدول العربية المانحة الأخرى بالباقي. وبلغت نسبة العون العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين 1.1 في المائة لعام 2002، وبلغت هذه النسبة للسعودية 1.4 في المائة، وللكويت 1.0 في المائة، وللإمارات 0.3 في المائة.

واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية جهودها في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية. وبلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لعام 2002 حوالي 4.0 مليار دولار، ساهم فيها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 23.9 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 17.9 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 12.3 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 12.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 4.7 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 3.6 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 3.4 في المائة. وبذلك بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية حتى نهاية عام 2002 حوالي 64.3 مليار دولار.

وقد شهد عام 2002 عدة اجتماعات دولية وإقليمية شاركت فيها الدول والمؤسسات العربية والدولية المانحة للعون، بهدف تقديم المساعدات الإنمائية لعدد من الدول العربية منها مصر (شرم الشيخ فبراير 2002)، ولبنان (باريس 2 نوفمبر 2002)، والسودان (ديسمبر 2002).

التعاون الاقتصادي العربي - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الخامس في التنفيذ بحلول عام 2002، وبلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي 50 في المائة من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31. كما بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى المنطقة ست عشرة دولة هي الأردن

والإمارات والبحرين وتونس والسعودية والسودان وسورية والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا
ومصر والمغرب.

وبالرغم من مرور خمس سنوات على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن هناك بعض الجوانب الهامة التي تتعلق بتفعيل المنطقة لم يتم استكمالها ويجري العمل حثيثاً بين الدول الأعضاء لتحقيق ذلك حتى توتي المنطقة ثمارها في زيادة التجارة العربية البينية وزيادة معدلات الاستثمار في الدول أعضاء المنطقة. فهناك موضوع الاستثناءات التي منحت لست دول عربية، من خلال السماح لها بعدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية لفترة محددة على عدد من السلع، حتى تتمكن من موازنة أوضاعها الاقتصادية وتقادي التأثيرات الضارة على اقتصاداتها، ولا زالت هناك ثلاث دول لم توقف العمل بتلك الاستثناءات رغم انقضاء الفترة المحددة. كما يجري العمل على استكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية التي تعتبر الضمان العملي لتمتع السلع العربية المنشأ وحدها بالإعفاءات والامتيازات التي تتيحها المنطقة والتي قد تساهم أيضاً في معالجة موضوع الاستثناءات. ومن جانب آخر، تم الانتهاء من إعداد لائحة الإجراءات المتعلقة بألية فض المنازعات التي قد تنشأ في إطار المنطقة والتي تزداد أهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء والمتعاملين في إطار المنطقة، وسيتم عرض اللائحة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه القادم لإقرارها.

ولا تزال القيود غير الجمركية تشكل العقبة الرئيسية أمام تحرير التجارة العربية البينية إذ أنها تفوق في تأثيراتها القيود الجمركية. وتقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حالياً بإعداد دراسة شاملة حول هذه القيود من خلال متابعة إجراءات الاستيراد والتصدير في الدول العربية والاطلاع على الإجراءات في المنافذ الجمركية بها، من خلال زيارات فرق عمل ميدانية. وسيتم رفع تقرير بشأنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يتم العمل على إزالتها بالتعاون مع الجهات المختصة في مختلف الدول العربية.

ونظراً للدور الهام الذي تلعبه تجارة الخدمات في التجارة الخارجية العربية، فقد تزايد اهتمام الدول العربية بتحرير تجارة الخدمات فيما بينها والعمل على تعزيز تكامل أسواق الخدمات في الدول العربية، إذ أن من شأن ذلك أن يساعد في معالجة بعض أوجه الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الاقتصادات العربية منفردة. كما أن ذلك سوف يساعد على توسيع رقعة السوق وتهيئة مجال أوسع وأعمق لعمل الشركات ونشاطها، ويفتح المجال أمامها لتكوين وحدات ذات أحجام كبيرة، الأمر الذي سوف يرفع من كفاءتها ويعزز من قدرتها التنافسية في ظل إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات وتحريرها. وفي هذا الإطار، بدأت الدول العربية في إعداد اتفاقية عربية لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها، ومن المتوقع أن تبدأ المفاوضات بين الدول الراغبة في الانضمام لهذه الاتفاقية في نهاية عام 2003، وذلك للتشاور فيما بينها حول الخدمات التي يتم تحريرها في كل دولة عضو بالاتفاقية. ويأتي هذا التوجه منسجماً مع التوجه العالمي المتمثل في إقرار اتفاقية الجاتس في إطار منظمة التجارة العالمية والتي أصبحت ملزمة لإحدى عشرة دولة عربية أعضاء بالمنظمة، كما ستكون ملزمة بالنسبة للدول العربية الأخرى التي تتفاوض حالياً بشأن الانضمام لمنظمة التجارة

العالمية. وتتيح اتفاقية الجاتس للدول الأعضاء تبادل إعفاءات في مجال الخدمات تفوق تلك التي تلتزم بها في إطار المنظمة العالمية شريطة أن يتم ذلك في إطار منطقة تجارة حرة (المادة الخامسة من اتفاقية الجاتس).

وتتكون الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات من جزئين : الجزء الأول منها يتعلق بالأحكام العامة والجزء الثاني يتضمن جداول الالتزامات التي تقدمها كل دولة عضو بالاتفاقية. وبالنسبة للأحكام العامة فقد تم مراعاة توافقها وانسجامها مع الأحكام العامة لاتفاقية الجاتس حتى لا يخل ذلك بالالتزامات أي دولة عربية عضو في منظمة التجارة العالمية تجاه المنظمة. كما يتم في جداول الالتزامات مراعاة أن تفوق الالتزامات والتعهدات التي تقدمها الدول العربية في الإطار العربي تلك التي قدمتها أو ستقدمها إلى المنظمة العالمية، وأن تشكل في مجملها نسبة هامة من إجمالي تجارتها في الخدمات. ومن المتوقع أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقرار الأحكام العامة للاتفاقية في اجتماعه المقبل في شهر سبتمبر 2003، لتبدأ بعد ذلك مباشرة المفاوضات بين الدول العربية الراغبة في الانضمام للاتفاقية.

الاقتصاد الفلسطيني

استمرت أوضاع الاقتصاد الفلسطيني في التدهور الشديد خلال عام 2002 وأصبحت بالشلل التام في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وزادت حدة الممارسات الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، فقامت بإعادة احتلال مدن الضفة الغربية بالكامل ودمرت البنى الأساسية وهدمت المؤسسات العامة والمصانع والورش والمعامل والمستشفيات وشبكات الري والمراكز الصحية وآلاف المنازل. كما قامت بجرف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة وحرمت العمالة الفلسطينية من العمل في إسرائيل، واعتقلت الآلاف وأغلقت الحدود والمعابر الدولية. وقد أدى كل ذلك إلى استمرار تدني مؤشرات الأداء الاقتصادي الفلسطيني وتفاشي البطالة.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض إلى نحو 1410 مليون دولار في عام 2002 وذلك بمعدل انخفاض قدره 5 في المائة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في عام 2001. وبذلك يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض إلى حوالي 390 دولار، وارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 70 في المائة وارتفع معدل التضخم إلى 27 في المائة. وفي ظل هذه الظروف تشير التقديرات إلى أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ارتفع إلى حوالي 70 في المائة من إجمالي السكان.

وانخفض معدل نمو القطاع الزراعي عام 2002 بنحو 10 في المائة سواءً في مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير فرص العمل للعمالة الفلسطينية، كما تراجع مساهمة القطاع الصناعي إلى نحو 7 في المائة. انخفضت الصادرات الفلسطينية بنحو 10 في المائة، في حين ارتفعت الواردات القادمة من الأسواق الإسرائيلية، حيث

تحتكر إسرائيل بالكامل التجارة الخارجية الفلسطينية، بنحو 20 في المائة، ومن ثم ارتفع العجز في الميزان التجاري من نحو 860 مليون دولار عام 2001 إلى نحو 902 مليون دولار عام 2002.

وقد تزايدت الصعوبات التي واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام 2002 بعد أن جمدت إسرائيل تحويل مستحقات السلطة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة والتي تقدر بحوالي مليار دولار. ونتيجة لذلك، استمر العجز في الموازنة العامة وبلغ نحو 770 مليون دولار، تم تمويل نحو 70 في المائة منه بواسطة العون والدعم العربي والأجنبي، في حين لجأت السلطة إلى الاقتراض العام لتمويل بقية العجز.

وقد بلغ إجمالي العون الخارجي خلال عام 2002 نحو 540 مليون دولار، أي بارتفاع نسبته 46 في المائة مقارنة بعام 2001. وقد شكل الدعم العربي وفقاً لقرارات مؤتمرات القمة العربية الجزء الأكبر من هذا العون إذ بلغ نحو 400 مليون دولار. وتقدر المصادر الدولية حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى دعم يبلغ بنحو 5.4 مليار دولار لإعادة الإعمار وتفعيل قطاعات الاقتصاد والبنى الأساسية.